



اختبار العلاقة بين هيكل الملكية والأداء المالي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا

*علي أبوبكر نورالدين

قسم التمويل والمصارف كلية التجارة جامعة سبها، ليبيا

*البريد الإلكتروني للمراسلة: ali.nouraldeen@sebhau.edu.ly

المخلص

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين هيكل الملكية والأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة من 2012 إلى 2023، حيث تم اختيار عينة تتكون من 6 مصارف، وتصنيفها حسب نوع الملكية إلى 4 أنواع مصارف عامة، مصارف خاصة، مصارف ذات المساهمة الأجنبية، ومصارف محلية. باستخدام مؤشر معدل العائد على الأصول ومؤشر معدل العائد على حق الملكية كمقاييس لمعدل الأداء المالي، وخمسة متغيرات مستقلة، وهي: نوع الملكية، الحجم، نسبة المصروفات إلى الإيرادات، مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، والسيولة. أظهرت نتائج الدراسة باستخدام كلاً من اختبار (T-test) وتحليل الانحدار. بأن المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية تحقق أداء مالي أفضل من المصارف العامة والمصارف المحلية، المصارف العامة والمصارف المحلية أكبر حجماً من المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، الأداء المالي، المصارف التجارية، ليبيا

Testing the Relationship Between Ownership Structure and Financial Performance: An Empirical Study on Commercial Banks in Libya

*Ali Nouraldeen

Department of Finance and Banking, Faculty of Commerce, University of Sebha, Libya

*Corresponding Email: ali.nouraldeen@sebhau.edu.ly

Abstract

During This study examines the relationship between ownership structure and the financial performance of commercial banks in Libya over the period 2012–2023. The sample comprises six banks which are classified according to ownership type into four categories: state-owned banks private banks banks with foreign ownership participation and local banks. Financial performance is measured using return on assets (ROA) and return on equity (ROE). The study incorporates five independent variables: ownership type bank size the expense-to-income ratio loan loss provisions to total loans and liquidity. The empirical findings based on t-test analysis and multiple regression techniques reveal that private banks and banks with foreign ownership participation outperform state-owned and local banks in terms of financial performance. In addition state-owned and local banks are found to be significantly larger in size than private banks and banks with foreign ownership participation.

Keywords: Ownership structure, Financial performance, Commercial banks, Libya



المقدمة

مفهوم هيكل الملكية يتضمن بعدين: الأول نسبة ملكية المستثمر في رأس مال الشركة أو بما يعرف بتركيز الملكية، البعد الثاني نوع المستثمر الذي يملك الأسهم (مستثمرون أفراد، أو مؤسسات، حكومة، إدارة الشركة، أو مستثمرون أجنب) (Kobeissi 2017). وعليه يمكن القول بأن مصطلح هيكل الملكية يستخدم لتحديد نوع ملكية الشركات. الشركات التي أسهمها يمتلك فيها القطاع الخاص نسبة تفوق 50% تسمى شركات القطاع الخاص، في المقابل الشركات التي تمتلك فيها الحكومة نسبة تفوق 50% يطلق عليها اسم شركات حكومية أو شركات القطاع العام. في أدبيات التمويل هيكل الملكية يعد من أهم محددات أداء الشركة (Cornett, Guo, Khaksari, & Tehranian, 2010)، كما يحدد من يملك سلطة اتخاذ القرارات، وآليات الرقابة والحوكمة.

المصارف مؤسسات مالية تأخذ شكل الشركات، ملكيتها إما أن تكون للقطاع الخاص أو القطاع العام أو مختلط ما بين القطاع العام والقطاع الخاص. ولكون المصارف في أغلب دول العالم تتخذ شكلها القانوني للشركات وخاصة شركات مساهمة، فإنه يمكن القول بأن مستوى أدائها أيضاً يتأثر بنمط هيكل ملكيتها. هيكل الملكية يحدد الأهداف التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، وآليات الرقابة والحوكمة.

ونظراً للدور الكبير الذي تؤديه المصارف على مستوى الاقتصاد القومي، فإن هيكل ملكيتها اختلفت باختلاف النظم الاقتصادية السائدة (نظام الرأسمالي أو نظام السوق الحر، نظام اشتراكي أو الموجه، ونظام المختلط). شهدت هيكل ملكية المصارف من منتصف القرن الماضي وحتى الوقت الراهن عدة تطورات تعكس مدى تأثير النظام السياسي والاقتصادي السائد، ودرجة الانفتاح التجاري (اتفاقيات التجارة الحرة والعولمة) على نمط هيكل الملكية للمصارف.

في فترة السبعينات من القرن الماضي كانت نسبة ملكية الحكومة في المصارف تصل إلى أكثر من 40% في الدول المتقدمة، وإلى 60% في الدول النامية (Panizza 2023) وجهتا نظر تبرر الملكية العامة للمصارف في تلك الفترة: الأولى فشل اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص والمنافسة، والثانية قدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق امتلاكها للقطاع المصرفي، والذي يمكن استخدامه في تمويل الصناعات الأساسية الاستراتيجية التي يعجز القطاع المصرفي الخاص عن تمويلها. بتمويل الصناعات الاستراتيجية عن طريق المصارف الحكومية يتم خلق فرص عمل تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف الحكومة في المقام الأول لتحقيقها (Cull, Solead, Panizza 2023)،

(Peria, & Verrier, 2017). على الرغم من ذلك العديد من الدراسات السابقة أكدت نتائجها إلى عدم كفاءة مصارف القطاع العام مقارنة بمصارف القطاع الخاص (Berkowitz, Hoekstra and Scholars 2014). بالإضافة إلى ذلك المصارف العامة وبالأخص في الدول النامية تتميز بانخفاض في معدلات الربحية والنتيجة عن انخفاض في هامش الفائدة، ارتفاع في التكاليف نتيجة لتوظيف عدد كبير من العاملين، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لديها (Micco, Panizza, & Yañez, 2007). كما أكدت نتائج الدراسات التطبيقية أيضا بأن المصارف العامة لا تسهم في تطور القطاع المالي، وبالتالي انخفاض دورها في تحقيق النمو الاقتصادي. وبأن هدف السياسيين من وجود المصارف العامة هو تحقيق أهدافهم السياسية والمتمثلة في إعادة انتخابهم عن طريق منح التسهيلات الائتمانية لمؤيديهم (Cull, Solead, Peria & Verrier, 2010) (Cornett, Guo, Khaksari, & Tehranian, 2010).

كما تقدم نظرية الوكالة تفسيراً لعدم كفاءة المصارف العامة. الإدارة في ظل الملكية العامة أو الحكومية تهدف إلى تحقيق أهدافها ولا تتخذ القرارات التي تخدم مصلحة الملاك (الحكومة)، علاوة على أن أعضاء مجلس الإدارة في المصارف العامة تنقصهم الخبرة والمهارات في الرقابة على العمل المصرفي، الحوافز في الشركات الحكومية غير كافية لدفع الإدارة نحو السعي إلى تحقيق أعلى معدلات أداء اقتصادي، هذا بالإضافة إلى مشاكل البيروقراطية الحكومية في الرقابة الشركات العامة (Mamatzakis, Zhang and Wang, 2016) (Peng, Bruton, Stan, & Huang, 2016).

اعتماداً على نتائج الدراسات السابقة التي أكدت عدم كفاءة المصارف العامة مقارنة بالمصارف الخاصة (Abdul Rahman and Md Reja 2015) (Berkowitz, Hoekstra and Schoors 2014). العديد من الدول اتخذت خطوات عملية لخصخصة المصارف العامة، أي نقل ملكيتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص بدوافع الرفع من كفاءتها، عن طريق تحسين معدلات الأداء. تعزيز المنافسة في القطاع المصرفي بشكل يضمن تقديم أفضل الخدمات، وبأسعار تنافسية تخدم عملية التطور المالي والنمو الاقتصادي.

برامج خصخصة المصارف العامة التي تم تطبيقها خلال ربع القرن الأخير كان لها الأثر الكبير في تقليل الملكية العامة للمصارف، وخاصة في الدول المتقدمة. فبعد أن كانت حصة المصارف العامة من إجمالي أصول القطاع المصرفي 40% في الاقتصاديات الناشئة، 36% في الاقتصاديات المتقدمة في سنة 1995، انخفضت إلى 18% في الاقتصاديات الناشئة وإلى 12% في الاقتصاديات المتقدمة في سنة 2016 (Bertay, Calice, Kalan, & Masetti, 2020).

بالإضافة إلى الخصخصة أدت عولمة القطاع المالي عن طريق انتهاج سياسات الانفتاح المالي التي بدأت في فترة التسعينات من القرن الماضي إلى تغييرات في هيكل ملكية المصارف حول العالم، حيث ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب، وإن كانت هذه النسبة انخفضت مع حدوث الأزمة المالية العالمية خلال الفترة من 2008 إلى 2010، لصالح ارتفاع نسبة ملكية الدولة للمصارف كجزء من سياسة إنقاذ المصارف بسبب الأزمة المالية العالمية، واعتبار تملك الأجانب للمصارف أحد أسباب انتقال الأزمة المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية (Cull، Solead، Peria، & Verrier، 2017).

وعليه يمكن القول بأن هيكل الملكية للمصارف يتأثر بالأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، نسبة ملكية الحكومة تكون مرتفعة في حالة رغبة الدولة في تحقيق أهداف تنموية، في حالة الرغبة في تحقيق المنافسة العادلة داخل القطاع المصرفي ترتفع نسبة الملكية الخاصة، أما حالة رغبة الدولة في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المجال المصرفي ترتفع نسبة ملكية المستثمرين الأجانب. وإن كان الرأي الغالب في أدبيات التمويل بأن مستوى الأداء المالي للمصارف يكون منخفض في حالة تركيز المصارف الحكومية على تحقيق الأهداف التنموية، وبأن الملكية الخاصة للمصارف تحسن من مستوى الأداء المالي، ولكن على حساب الأهداف التنموية. كما أن المصارف الحكومية تكون لديها القدرة أكبر على مواجهة الأزمات المالية مقارنة بالمصارف الخاصة، وهذا راجع إلى الدعم التي تحصل عليها المصارف العامة من الدولة في أوقات الأزمات، وأفضل دليل على ذلك المصارف العامة في كلٍ من: الصين، البرازيل، والهند، حيث استطاعت بسرعة التغلب على تداعيات الأزمة المالية العالمية بفضل دعم الحكومي لها (Cull، Solead، Peria، & Verrier، 2017).

2- خلیفات المشكلة.

هيكل الملكية للمصارف التجارية في ليبيا والبالغ عددها 21 مصرفاً بنهاية سنة 2023 يتوزع ما بين الملكية العامة، الملكية الخاصة، ونسبة مساهمة ملكية أجنبية. أكبر مصرفين في ليبيا (مصرف الجمهورية والتجاري الوطني) مملوكان من قبل مصرف ليبيا المركزي، ونسبة مساهمة 86.6% بالنسبة لمصرف الجمهورية، 85.6% بالنسبة لمصرف التجاري الوطني، والباقي ملكية القطاع الخاص بالنسبة للمصرفين. كما أن نسبة الملكية العامة هي الأكبر بالنسبة للمصرفين الثالث والرابع من حيث الحجم وهما مصرفي الصحارى والوحدة، حيث بلغت نسبة الملكية العامة لمصرف الصحارى 59% ومساهمة القطاع الخاص 22% ومساهمة الشريك الأجنبي 19%. في حين بلغت نسبة الملكية العامة لمصرف الوحدة 54% ومساهمة القطاع الخاص 27%

والشريك الأجنبي 19%. وبلغت نسبة الملكية العامة 82% ومساهمة القطاع الخاص 18% لمصرف شمال أفريقيا وهو يحتل الترتيب الخامس من حيث حجم رأس المال (مصرف ليبيا المركزي 2016). وتستحوذ المصارف الخمس الكبرى وهي: الجمهورية، التجاري الوطني، الصحارى، الوحدة، وشمال أفريقيا على ما نسبته 89.8% من الحصة السوقية في مجال تقديم الائتمان، و 77.7% من قيمة الودائع بنهاية سنة 2023 (مصرف ليبيا المركزي 2024). كما أن قيمة رأس مال المصارف التجارية العامة الخمس الكبرى في ليبيا بلغت 62.3%.

في المقابل المصارف التجارية الليبية التي تشكل الملكية الخاصة في رأسمالها الحصة الأكبر والبالغ عددها ثمانية مصرف بنهاية 2016، بلغت قيمة رأسمالها 15% من قيمة رأس المال للجهاز المصرفي في سنة 2016، حصتها السوقية من حجم الائتمان المصرفي بلغت 6.1%، والودائع 11.1% (مصرف ليبيا المركزي 2016).

وعليه يمكن القول بأن القطاع المصرفي العام يستحوذ على الحصة السوقية الأكبر في ليبيا سواء من حيث قيمة رأس المال، حجم الائتمان، الودائع، وعدد الفروع المصرفية، بأن المصارف الخاصة تتميز بصغر حجمها وحصتها من السوق المصرفي. في المقابل مستوى الأداء المالي للقطاع المصرفي في ليبيا ككل منخفض مقارنة مع الأداء المالي للمصارف العربية. حيث بلغت نسبة معدل العائد على الأصول للمصارف الليبية 0.56% في المتوسط خلال الفترة من 2000 إلى 2020، في حين بلغت نفس النسبة للمصارف العربية خلال نفس الفترة 1.21%. وبناءً عليه فإن الدراسة الحالية تهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

- هل توجد علاقة بين نمط هيكل الملكية والأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا؟
- هل الأداء المالي للمصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية أفضل من المصارف العامة؟
- هل يختلف تأثير محددات الأداء المالي الأخرى (الحجم، الكفاءة التشغيلية، جودة الأصول والسيولة) على الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا باختلاف نوع هيكل الملكية؟

3- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهي:

- معرفة مدى تأثير نوع هيكل الملكية على الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا.

- التعرف على ما إذا كانت المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية تحقق أداء مالي أفضل من المصارف العامة في ليبيا.

- تحديد مدى اختلاف تأثير المحددات المالية الأخرى (الحجم، الكفاءة التشغيلية، جودة الأصول والسيولة) على الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا باختلاف نوع هيكل الملكية.

4- فروض البحث.

الفروض الرئيسية التي يعتمد عليها البحث هي:

- يختلف معدل الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا باختلاف نوع هيكل الملكية.

- تحقق المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية أداءً ماليًا أفضل من المصارف العامة.

- يختلف تأثير المحددات المالية الأخرى (الحجم، الكفاءة التشغيلية، جودة الأصول والسيولة) على الأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا باختلاف نوع هيكل الملكية.

5- أهمية البحث.

تتمثل أهمية البحث في كونه يتناول واحداً من أهم المواضيع المتعلقة بالقطاع المصرفي، وهي هيكل الملكية وعلاقته بالأداء المالي، كما تبرز أهميته في التالي:

- المساهمة في إثراء أدبيات التمويل التي تهتم بتطوير القطاع المصرفي، وخاصة الدراسات التي تؤكد بأن إصلاح القطاع المصرفي يتم عن طريق تغيير نمط هيكل ملكية المصارف عبر آليات الخصخصة وسياسات الانفتاح المالي.

- يسهم البحث في بيان مدى كفاءة القطاع الخاص، وخاصة في إطار التوجه السائد في أغلب دول العالم نحو خصخصة المصارف العامة؛ بهدف الرفع من مستوى كفاءتها التشغيلية، وتحسين مستوى جودة الخدمات التي تقدمها، وزيادة مستوى المنافسة داخل السوق المصرفية.

6- الدراسات السابقة

تعددت المفاهيم المستخدمة في الدراسات السابقة للتعبير عن مصطلح هيكل الملكية، فبعض الدراسات عبرت عن هيكل الملكية باستخدام الملكية المؤسسية (ملكية المؤسسات)، الملكية الفردية (ملكية الأفراد)، والملكية الإدارية (ملكية الإدارة). في دراسات أخرى استخدمت الملكية الأجنبية (ملكية المستثمرين الأجانب)،

الملكية الخاصة، الملكية العامة (ملكية الحكومة) للدلالة على نمط هيكل الملكية للمصارف. وبغض النظر عن المصطلح المستخدم لتوصيف هيكل الملكية، الدراسات السابقة أغلبها اختبرت تأثير نمط هيكل الملكية على الأداء المالي ومن هذه الدراسات:

دراسة قام بها (Micco، Panizza، & Yañez، 2007) لاختبار العلاقة بين هيكل الملكية ومستوى الأداء للمصارف في 119 دولة خلال الفترة من 1995 إلى 2002، حيث تم تقسيم العينة إلى مجموعتين الأولى مصارف من الدول النامية، والثانية مصارف من الدول المتقدمة أو الصناعية. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي وجود علاقة ارتباط قوية ما بين هيكل الملكية والأداء بالنسبة للمصارف في الدول النامية، بينما لا توجد علاقة بين نمط هيكل الملكية للمصارف والأداء في الدول المتقدمة. المصارف العامة في الدول النامية تتميز بانخفاض الربحية وارتفاع التكاليف مقارنة بالمصارف الخاصة، والمصارف الأجنبية. السماح للمصارف الأجنبية بالعمل في الدول النامية ساهم بشكل كبير في تحسين أداء المصارف المحلية من حيث خفض التكاليف وزيادة معدل هامش الفائدة.

قام (Iannotta، Nocera and Sironi 2007) بإجراء دراسة لمقارنة الأداء والمخاطر لعينة تتكون من 181 مصرفاً في 15 دولة أوروبية خلال الفترة من 1999 إلى 2004، حيث تم تصنيف عينة الدراسة إلى ثلاثة أنواع من المصارف: مصارف عامة، مصارف خاصة، ومصارف مشتركة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة المصارف العامة تحقق معدلات ربحية أقل من المصارف الخاصة، المصارف العامة تمتلك محفظة قروض منخفضة الجودة، كما تتعرض لمخاطر العسر المالي مقارنة بالمصارف الخاصة، من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أيضاً المصارف المشتركة أفضل من المصارف العامة والخاصة فيما يتعلق بجودة القروض وانخفاض درجة المخاطر. درجة تركيز الملكية ليس لها تأثير مهم ومعنوي على الربحية، وإن كان لها تأثير مهم ومعنوي على كل من مستوى جودة محفظة القروض، وانخفاض درجة المخاطر وخاصة مخاطر العسر المالي.

الدراسة التي قام بها (Cornett، Guo، Khaksari ، & Tehranian، 2010) هدفت إلى اختبار تأثير الملكية الحكومية والتدخل الحكومي على أداء المصارف في 16 دولة آسيوية من دول الشرق الأقصى خلال الفترة من 1989 إلى 2004. حيث تم إجراء مقارنة ما بين أداء المصارف العامة والخاصة قبل وبعد الأزمة المالية الآسيوية 1997 والمعروفة بأزمة النمر الآسيوية. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، المصارف العامة مقارنة بالمصارف الخاصة أقل ربحية، رأسمالها الأساسي منخفض، مخاطرها الائتمانية مرتفعة

وخاصة في الدول التي تتدخل الحكومة فيها بشكل كبير في النظام المصرفي، ويرتفع فيها مؤشر الفساد. كما توصلت الدراسة أيضاً بأن أداء المصارف العامة مقارنة بالمصارف الخاصة تميز بتدهور معدلات العوائد النقدية، انخفاض رؤوس أموالها، وانخفاض جودة المحفظة الائتمانية وخاصة في الفترة ما بعد الأزمة المالية مباشرة في الدول التي تعرضت للأزمة المالية بشكل كبير. كما أشارت نتائج الدراسة إلى تقارب معدلات الأداء بين المصارف العامة والخاصة في الفترة ما بعد الأزمة المالية والسبب في ذلك راجع الانفتاح المالي وما ترتب عليه من قيام المصارف العامة بتحسين معدلات أدائها لمواكبة المنافسة العالمية في القطاع المالي.

من الدراسات التطبيقية التي اختبرت العلاقة بين هيكل ملكية المصارف والأداء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دراسة (Farazi، Feyen and Rocha 2011) التي اعتمدت على عينة تتكون من 120 مصرفاً في 9 دول (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، تونس، سوريا، واليمن)، خلال الفترة الزمنية من 2001 إلى 2008. أما المتغيرات التي تم استخدامها لقياس المتغير التابع معدل الأداء فهي: العائد على الأصول، معدل العائد على حق الملكية، هامش صافي الدخل من الفوائد إلى مجموع الأصول، التكاليف الكلية إلى إجمالي الأصول، تكاليف العمالة إلى إجمالي الأصول، نسبة الاستثمار في الأوراق المالية إلى مجموع الأصول، مخصص الديون المشكوك فيها إلى إجمالي الأصول. أما المتغير المستقل فهو هيكل الملكية حيث تم تصنيف المصارف تبعاً لهيكل الملكية إلى أربعة أنواع: مصارف عامة، مصارف خاصة، مصارف محلية، ومصارف أجنبية. باستخدام أسلوب التحليل المقارن للمتوسطات الحسابية وتحليل الانحدار، توصلت الدراسة إلى أن المصارف العامة أقل أداء من المصارف الخاصة والأجنبية بالرغم من أن حجمها أكبر مقارنة بأنواع المصارف الأخرى، وبأن انخفاض أداء المصارف العامة راجع في الأساس لاستثمار الكبير في الأوراق المالية الحكومية ذات العائد المنخفض، وإلى توظيف عدد كبير من العاملين، بالإضافة إلى انخفاض جودة الأصول.

أما الدراسة التي أجريت بواسطة (Moreno، Gallizo and Salvador 2012) لاختبار تأثير هيكل الملكية على كفاءة المصارف في 12 دولة أوروبية خلال الفترة من 2000 إلى 2008 باستخدام عينة تتكون من 226 مصرفاً توصلت إلى عدم وجود أي اختلاف في مستوى الكفاءة بين الأنواع المختلفة لملكية المصارف، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن المصارف المملوكة من قبل المستثمرين الأجانب ليست أكثر كفاءة من

المصارف المحلية، هذه النتيجة تتعارض مع وجهة النظر القائلة بأن المصارف الأجنبية هي أكثر كفاءة من المصارف المحلية.

من الدراسات التي اختبرت العلاقة بين هيكل الملكية والأداء دراسة (Abdul Rahman and Md Reja 2015) حيث تم قياس هيكل الملكية باستخدام خمسة أنماط وهي: الملكية الإدارية، الملكية الحكومية، الملكية العائلية، الملكية المؤسساتية، والملكية الأجنبية. باستخدام بيانات معدل العائد على حق الملكية، ومعدل العائد على الأصول خلال الفترة من 2000 إلى 2011 كمقاييس لمعدل الأداء، ونموذج تحليل الانحدار توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في معدل الأداء نتيجة لاختلاف نوع هيكل ملكية المصارف.

من الدراسات التطبيقية التي اختبرت العلاقة بين هيكل الملكية والكفاءة والمخاطر على مستوى القطاع المصرفي دراسة (Djalilov and Lam 2019) حيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من 71 مصرفاً تجارياً من ست دول من رابطة دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من 2011 إلى 2016. باستخدام طريقة العزوم المعممة (Generalized Method of Moments) وتحليل الحدود العشوائية (Stochastic Frontier Analysis) توصلت الدراسة إلى اختلاف في هيكل ودرجة تركيز الملكية يؤدي إلى اختلاف في مستوى الكفاءة.

أشارت نتائج الدراسة التي قام بها (Gupta and Mahakud 2020) لاختبار محددات الأداء للمصارف في الهند إلى أن المصارف الخاصة تحقق معدلات ربحية أفضل من المصارف العامة. كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن حجم المصرف، نسبة الديون المعدومة، وتنوع مصادر الدخل من أهم محددات الأداء للمصارف الهندية. كما أن حجم المصرف، عمر المصرف، إنتاجية العامل، وتنوع مصادر الدخل كأن لها الأثر الأكبر على أداء المصارف خلال فترة الأزمة المالية. من النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسة هي تحسن مستوى أداء المصارف مع انخفاض حصة الحكومة في رأسمالها، والمصارف الكبيرة تحقق معدلات ربحية أقل.

تتفق نتائج الدراسة التي أجريت على القطاع المصرفي في ليبيا والتي قام بها (عبدالكريم، التائب و اشفاق 2020) مع نتائج دراسة (Gupta and Mahakud 2020) فيما يتعلق بتحقيق مصارف القطاع الخاص معدلات ربحية أعلى من مصارف القطاع العام.

من الدراسات التي اختبرت العلاقة بين هيكل الملكية والأداء دراسة (Tuffour, Frempong and Manu 2022) حيث أجريت على عينة تتكون من ثمانية مصارف مدرجة في سوق الأوراق المالية في غانا خلال

الفترة من 2014 إلى 2018. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: وجود علاقة بين ملكية الإدارة ومعدل الأداء المقاس بصافي الربح قبل الفوائد والضرائب على حق الملكية، كما توصلت الدراسة بأن معدل الأداء للمصارف التي تسهم فيها الحكومة والمستثمرين الأجانب كان أقل من معدل أداء المصارف الخاصة. توصلت دراسة (Sheng Liao and Li 2022) التي اختبرت تأثير هيكل الملكية على كفاءة المصارف في تايوان إلى وجود تأثير مهم هيكل الملكية، كما توصلت إلى وجود تأثير سلبي للملكية الإدارية، وعدم وجود تأثير لدرجة تركيز الملكية والملكية الحكومية على كفاءة المصارف في تايوان.

في حين توصلت نتائج دراسة (Nwude, Zakirai and Nwude 2023) التي اختبرت العلاقة ما بين هيكل الملكية وأداء المصارف في نيجيريا إلى وجود علاقة إيجابية بين تنوع وتركز هيكل الملكية ومستوى الأداء المالي للمصارف.

على عكس نتائج أغلب الدراسات السابقة توصلت دراسة (Panizza 2023) التي اختبرت العلاقة ما بين الملكية الحكومية للمصارف وكلاً من النمو الاقتصادي، والأداء المالي للمصارف العاملة في 180 دولة خلال الفترة (1995 - 2018) إلى: عدم وجود علاقة ارتباط عكسية ما بين الملكية الحكومية أو العامة للمصارف والنمو الاقتصادي، الأزمات المصرفية يمكن أن تنتجاً بزيادة حجم مساهمة الحكومة في رأس مال المصارف، وبأن زيادة مساهمة الحكومة في رأس مال المصارف لا تؤدي إلى حدوث أزمات مصرفية، ومن النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسة عدم وجود اختلاف في معدلات الربحية ما بين المصارف العامة والمصارف الخاصة في الدول المتقدمة والدول النامية، وبأن المصارف الخاصة تتفوق على المصارف العامة من حيث تأثيرها على النشاط الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

في دراسة أخرى أكثر حداثة قام بها (Panizza 2024) لدراسة هيكل الملكية المصارف حول العالم، ومعرفة تأثيره على كل من النمو الاقتصادي والعمق المالي، بالإضافة إلى اختبار العلاقة بين هيكل الملكية المصارف والأداء. لتحقيق ذلك تم استخدام عينة تتكون من 6500 مصرف في 181 دولة، غطت الفترة الزمنية من 1995 إلى 2020. باستخدام تحليل مقارنات المتوسطات الحسابية، وأسلوب تحليل الانحدار توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الفترة من 1995 إلى غاية 2010 تميزت بانخفاض الملكية العامة للمصارف وارتفاع الملكية الأجنبية، وتوقف هذا الاتجاه السائد في نمط هيكل ملكية المصارف بعد الأزمة المالية العالمية على مستوى الدولة. كشفت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط قوية بين هيكل ملكية المصارف وكلاً من النمو الاقتصادي والعمق المالي. على مستوى المصارف كشفت نتائج الدراسة بأن

المصارف العامة أقل ربحية وتتميز بارتفاع نسبة الديون المعدومة، المصارف العامة أكثر استقراراً من المصارف الخاصة عند تعرضها لصدمة داخلية فيما يتعلق بمنح الائتمان، المصارف الأجنبية تزيد من درجة التأثير بالصدمة الخارجية.

من خلال العرض السابق يمكن القول بأن أغلب الدراسات السابقة ركزت على اختبار العلاقة بين هيكل الملكية والأداء، وبأن تصنيف هيكل الملكية يركز على نوع المستثمر ونسبة تملكه لأسهم المصرف، وبأن التصنيف السائد للمصارف حسب هيكل ملكيتها هو مصارف عامة، مصارف خاصة، ومصارف أجنبية. كما يمكن القول وبناءً على نتائج الدراسات السابقة بأن المصارف العامة أقل ربحية مقارنة بالمصارف الخاصة والأجنبية، وبأن المصارف العامة أكبر حجماً وتمتلك حصة سوقية أكبر من السوق المصرفي مقارنة بالمصارف الخاصة. في أوقات الأزمات المالية المصارف العامة أكثر قدرة على مواجهة المخاطر مقارنة بالمصارف الخاصة، والسبب في ذلك يرجع إلى دعم الحكومة لمصارف القطاع العام.

7- المنهجية.

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في اختبار العلاقة بين نمط هيكل الملكية والأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا سيتم اتباع الخطوات المنهجية التالية:

عينة الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من 6 مصارف تجارية من أصل 21 مصرفاً تجارياً يعمل في ليبيا (مصرف ليبيا المركزي 2024)، المصارف التي تم اختيارها ضمن عينة الدراسة هي: مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف السراي. وتم اختيار هذه العينة بناءً على عدة اعتبارات وهي: توفر البيانات المالية لهذه المصارف الست خلال فترة الدراسة من 2012 إلى 2023. العينة المختارة تضم أنواع مختلفة لنمط هيكل ملكية المصارف، فهي تضم 3 مصارف عامة وهي مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، بالإضافة إلى المصارف العامة تضم عينة البحث 3 مصارف خاصة وهي مصرف التجارة والتنمية، مصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف السراي، كما تتضمن عينة البحث نوع ثالث من نمط الملكية وهي الملكية الأجنبية أو ما يطلق عليه الشريك الأجنبي الاستراتيجي، المصارف التجارية ذات المساهمة الأجنبية هي مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف المتحد للتجارة والاستثمار. وعليه تكون عينة البحث

المختارة تتضمن ثلاثة أنواع من أنماط الملكية وهي الملكية العامة، الخاصة، والأجنبية. ويوضح الجدول رقم (1) هيكل الملكية لكل مصرف من مصارف الست عينة البحث.

جدول رقم (1) يوضح هيكل الملكية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة			
المصرف	نسبة ملكية القطاع العام	نسبة ملكية القطاع الخاص	نسبة ملكية المستثمر الأجنبي
الجمهورية	86.6%	13.37%	-
التجاري الوطني	85.6%	14.4%	-
الوحدة	54%	27%	19%
التجارة والتنمية	17%	34%	49%
المتحد للتجارة والاستثمار	3%	57%	40%
السراي	-	100%	-

المصدر: (مصرف ليبيا المركزي 2016)

الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة ومصادر الحصول على البيانات.

الفترة الزمنية للدراسة تمتد من سنة 2012 إلى سنة 2023 ، السبب الرئيسي وراء اختيار هذه الفترة الزمنية بتحديد هو توفر أغلب البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة، كما أنها تعد فترة زمنية كافية إلى جداً من الناحية الإحصائية لإجراء الاختبارات المتعلقة بفروض الدراسة. تم الحصول على البيانات المالية للمصارف من الموقع الإلكتروني لكل مصرف من المصارف الست عينة الدراسة، بالإضافة إلى التقارير المختلفة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال السنوات من 2012 إلى 2024.

متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة من 7 متغيرات، متغيران تابعان لقياس الأداء المالي للمصارف وهما: معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية. ويتم قياس معدل العائد على الأصول عن طريق قسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول، في حين يتم قياس معدل العائد على حق الملكية عن طريق قسمة صافي الربح الضريبة على مجموع حق الملكية.

أما المتغيرات المستقلة فهي تتمثل في: نوع الملكية، الحجم، الكفاءة التشغيلية، جودة الأصول، السيولة.

متغير نوع الملكية هو المتغير المستقل الأساسي في هذه الدراسة ويعبر عنه بصورة نوعية (متغير صوري) يأخذ القيمة (1) في حالة كون المصرف عام، القيمة (0) في حالة كون المصرف خاص، كما يأخذ القيمة (1) في حالة كون المصرف مملوك للمستثمرين المحليين، يأخذ القيمة (0) في حالة امتلاك المستثمرين الأجانب جزء من رأس مال المصرف. الفرضية المرتبطة بنوع الملكية يمكن صياغتها على النحو التالي:

المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية تحقق أداءً ماليًا أفضل من المصارف العامة والمصارف المحلية.

المتغير المستقل الثاني يتمثل في حجم المصرف، المقاس في أغلب الدراسات السابقة بمجموع الأصول. الآراء تباينت حول تأثير حجم المصرف ونوع ملكيته (عام، خاص، محلي، أجنبي) على معدل أدائه. بعض الآراء تقر بوجود تأثير لحجم المصرف على معدل أدائه بغض النظر فيما إذا كان المصرف عام، خاص، محلي أو أجنبي، فالمصارف كبيرة الحجم بحسب وجهة نظر أصحاب هذا الرأي تحقق معدل أداء أفضل من المصارف صغيرة الحجم، والسبب في ذلك يرجع إلى الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، فالمصارف كبيرة الحجم يكون لديها أكبر عدد من الفروع المصرفية التي تساعدها على جذب المزيد من الموارد المالية يمكن توظيفها في منح المزيد من القروض وزيادة حجم الاستثمارات وبأسعار تنافسية، الأمر الذي يمكنها من الحصول على أكبر حصة من السوق المصرفية. في المقابل يرى آخرون بأن المصارف العامة أكبر حجماً من المصارف الخاصة، وخاصة الاقتصادات النامية التي تتميز بسيطرة المصارف العامة على السوق المصرفية، معدل الأداء للمصارف العامة كبيرة الحجم يكون أقل من معدل أداء المصارف الخاصة، والسبب في ذلك يرجع إلى عدم كفاءتها في إدارة تكاليف التشغيل، وزيادة عدد العاملين فيها، وضعف إجراءات المحاسبة والحوكمة بسبب الإجراءات البيروقراطية المعقدة في إدارة المصارف العامة وهو ما ينطبق على واقع القطاع المصرفي العام في ليبيا. كما أن المصارف المحلية تكون الأكبر حجماً في السوق المصرفي المحلي مقارنة بالمصارف الأجنبية وخاصة في الدول النامية (Cull، Solead، Peria، & Verrier، 2017) من خلال ما تقدم يمكن صياغة الفرضيات المتعلقة بحجم المصرف على النحو التالي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط حجم الأصول بين الأنواع المختلفة لهيكل ملكية المصارف.
- يختلف تأثير حجم المصرف على معدل الأداء المالي باختلاف هيكل ملكية المصارف.

المتغير المستقل الثالث يتمثل في الكفاءة التشغيلية للمصرف، ويتم قياسها باستخدام نسبة المصروفات إلى الإيرادات، ارتفاع نسبة المصروفات إلى الإيرادات يكون لها أثر عكسي على صافي الأرباح المتحققة، وبالتالي انخفاض في معدل العائد على الأصول وحق الملكية. نتائج العديد من الدراسات السابقة تؤكد بأن المصارف العامة تتميز عن المصارف الخاصة بارتفاع نسبة المصروفات إلى الإيرادات والسبب الرئيسي في ذلك يرجع إلى قيام المصارف العامة أو الحكومية بتوظيف عدد كبير من العاملين، وفتح فروع لها في مناطق نائية، منح قروض إلى جهات حكومية بأسعار فائدة تفضيلية. كما تتميز المصارف الأجنبية عن المصارف المحلية باعتمادها على استخدام التكنولوجيا الحديثة مما يقلل من التكاليف التشغيل الأمر الذي يترتب عليه انخفاض في نسبة المصروفات إلى الإيرادات وعليه يمكن صياغة الفرضيات المرتبطة بنسبة المصروفات إلى الإيرادات (الكفاءة التشغيلية) على النحو التالي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط نسبة المصروفات إلى الإيرادات بين الأنواع المختلفة لهيكل ملكية المصارف.

- يختلف تأثير نسبة المصروفات إلى الإيرادات على معدل الأداء المالي باختلاف هيكل ملكية المصارف.

المتغير المستقل الرابع في هذه الدراسة جودة الأصول، المؤشر المستخدم لقياسه هو مخصصات القروض إلى مجموع القروض. تعد هذه النسبة أو المؤشر مقياس لمدى جودة الأصول التي يمتلكها المصرف فانخفاض هذه النسبة تعني بأن المصرف يمتلك أصول ذات جودة عالية، وتتعرض إلى درجة مخاطر أقل، كما أن انخفاض هذه النسبة يكون لها الأثر الإيجابي على ربحية المصرف، فالمخصصات تعد من المصروفات التي تحمل على دخل الفترة، وانخفاضها يكون لها الأثر الإيجابي صافي الربح المتوقع للمصرف. والعكس صحيح في حالة ارتفاع هذه النسبة. كما يمكن تفسير انخفاض نسبة مخصصات القروض إلى مجموع القروض على أنه مؤشر على ارتفاع حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف في حالة تعثر المقترضين عن سداد القروض المترتبة عليهم اتجاه المصرف، وانخفاض درجة ثقة المودعين والمستثمرين في المصرف، الأمر يكون صحيح في حالة ارتفاع نسبة مخصصات القروض إلى مجموع القروض. في السياق العام يمكن القول بأن نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض تؤثر بشكل سلبي على ربحية المصارف وبالتالي على معدل أدائها المالي، وإن كان نوع هيكل الملكية له تأثير إضافي على العلاقة السلبية بين مخصصات القروض ومستوى الأداء المالي. المصارف العامة بما تحظى به من دعم حكومي وعدم تركيزها على هدف الربحية بشكل أساسي يكون الأثر السلبي لنسبة مخصصات القروض

على معدل الأداء أقل تأثيراً من المصارف الخاصة والمصارف الأجنبية، والتي يكون من أهم أولوياتها تحقيق الأرباح وأكثر تحفظاً اتجاه المخاطر. مما يعني بأن المصارف الخاصة والأجنبية تهتم أكثر بتكوين مخصصات القروض مقارنة بالمصارف العامة. وبناءً عليه يمكن صياغة الفرضيات المتعلقة بمخصصات القروض على النحو التالي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط نسبة مخصصات القروض إلى مجموع القروض بين الأنواع المختلفة لهيكل ملكية المصارف.

- يختلف تأثير متوسط نسبة مخصصات القروض إلى مجموع القروض على معدل الأداء المالي باختلاف هيكل ملكية المصارف.

المتغير المستقل الخامس المستخدم في هذه الدراسة هو السيولة، ويقصد بالسيولة قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحب العملاء لودائعهم من خلال النقدية والأصول السائلة الأخرى، مثل: الاستثمار في الأصول المالية سريعة التحول إلى نقدية. العلاقة بين هدف تحقيق أعلى ربحية وأقصى درجة من الأمان عن طريق تقليل مخاطر عدم القدرة على السداد (مواجهة طلبات سحب العملاء لودائعهم أو مخاطر السيولة) هما هدفان على طرفي نقيض، تحقيق أعلى مستوى من الربحية ينطوي على قيام المصرف باستثمار موارده المالية في استثمارات طويلة الأجل وأكثر مخاطر، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض نسبة الاستثمار في الأصول السائلة المصدر الأساسي للسيولة. في المقابل قيام المصرف باستثمار جزء كبير من أمواله في أصول عالية السيولة تزيد من قدرته على مواجهة مخاطر السيولة، وفي نفس الوقت تقلل من معدل الربحية، الاستثمار في الأصول السائلة يحقق أرباح أقل من الاستثمار في الأصول طويلة الأجل. ولكون المصارف الخاصة والأجنبية تهتم بتحقيق أعلى نسب عائد مقارنة بالمصارف العامة، عليه يمكن القول إن نسبة الاستثمار في الأصول السائلة في المصارف العامة أعلى من المصارف الخاصة والفرضيات المرتبطة بالسيولة ومعدل الأداء بين المصارف العامة، الخاصة و الأجنبية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط نسبة السيولة بين الأنواع المختلفة لهيكل ملكية المصارف.

- يختلف تأثير متوسط نسبة السيولة على معدل الأداء المالي باختلاف هيكل ملكية المصارف.

الأساليب المستخدمة في التحليل.

ثلاثة أساليب سيتم استخدامها في عملية التحليل وهي: التحليل الوصفي المقارن باستخدام النسب المالية المعبرة عن متغيرات الدراسة السبعة وهي معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حق الملكية، نوع هيكل الملكية، الحجم، نسبة المصروفات إلى الإيرادات، نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، والسيولة.

عملية المقارنة تعتمد على ثلاث خطوات: الأولى تصنيف عينة الدراسة إلى أربع مجموعات حسب نوع هيكل الملكية، الأولى تضم المصارف العامة، الثانية تضم المصارف الخاصة، الثالثة المصارف المحلية، والمجموعة الرابعة المصارف ذات المساهمة الأجنبية. الخطوة الثانية تتضمن حساب المتوسطات الحسابية لنسب المالية لكل مجموعة. الخطوة الثالثة هي مقارنة المتوسطات الحسابية لكل مجموعة مع النسب المالية لإجمالي القطاع المصرفي في ليبيا.

الأسلوب الثاني المستخدم في التحليل هو اختبار (T-test) للعينات المستقلة، لمعرفة مدى تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي. حيث يهدف الاختبار إلى معرفة ما إذا كانت توجد فروق معنوية في معدل الأداء المالي بين الأنواع المختلفة لهياكل الملكية للمصارف في ليبيا. وأيضاً معرفة ما إذا كانت هناك فروق معنوية فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة الأخرى المؤثرة على معدل الأداء المالي هي: الحجم، نسبة المصروفات إلى الإيرادات، نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، والسيولة.

الأسلوب الثالث لاختبار تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي للمصارف، هو تحليل الانحدار المتعدد، حيث يهدف لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على الأداء المالي عند الأخذ في الحسبان تأثير نوع الملكية على المتغيرات المستقلة، هو ما يعرف بالمتغيرات المستقلة التفاعلية. وإنشاء متغيرات مستقلة تفاعلية يتم عن طريق ضرب قيمة المتغير المستقل الكمي على سبيل المثال نسبة المصروفات إلى الإيرادات في المتغير المستقل النوعي (الصوري) نوع ملكية المصرف عام أو خاص، المتغير التفاعلي = (نسبة المصروفات إلى الإيرادات) * (1 أو 0)، 1 = مصرف عام، 0 = مصرف خاص.

وتأخذ معادلة الانحدار المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المستقلة، والمستقلة التفاعلية على الأداء المالي للمصارف الصيغة التالية:

$$ROA=B_0+B_1OWN+B_2SIZE+B_3(SIZE*D)+B_4CIR+B_5(CIR*D)+B_6LLP+B_7(LLP*D)+B_8LIQ+B_9(LIQ*D)+e$$

حيث:

ROA = المتغير التابع معدل العائد على الأصول (أحد مقاييس الأداء المالي).

B0 = معامل الحد الثابت.

D = متغير صوري يأخذ القيمة 1 للمصارف العامة أو المحلية، القيمة 0 للمصارف الخاصة أو ذات المساهمة الأجنبية.

OWN = نوع الملكية.

SIZE = حجم المصرف.

CIR = نسبة المصروفات إلى الإيرادات.

LLP = نسبة مخصصات القروض إلى القروض.

LIQ = السيولة.

ϵ = الخطأ العشوائي أو المتغير العشوائي.

8- الدراسة التطبيقية.

تتكون الدراسة التطبيقية من ثلاثة أجزاء رئيسية: الجزء الأول يعرض نتائج التحليل المقارن لمتوسطات متغيرات الدراسة بين المصارف العامة والخاصة، وأيضاً بين المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية والقطاع المصرفي في ليبيا ككل. بينما يعرض الجزء الثاني نتائج اختبار (T-test) للمقارنة بين متوسطات المتغيرات للمصارف العامة والخاصة، كما يشمل مقارنة متوسطات المتغيرات للمصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية. أما الجزء الثالث من الدراسة التطبيقية سيتم فيه عرض نتائج تحليل الانحدار لتحديد طبيعة العلاقة بين معدل الأداء وهيكل الملكية وذلك باستخدام متغيرات تفاعلية تعكس مدى تأثير نمط هيكل الملكية على المتغيرات المستقلة، وبالتالي على معدل الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة

8-1 نتائج تحليل المقارن باستخدام متوسطات القطاع المصرفي في ليبيا.

لمعرفة مدى تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي للمصارف في ليبيا، تم تقسيم عينة الدراسة حسب نمط هيكل الملكية إلى أربعة أنواع: مصارف عامة، مصارف خاصة، مصارف محلية، ومصارف ذات المساهمة الأجنبية، مقارنة أداؤها مع أداء القطاع المصرفي ككل بالإضافة إلى مقارنة أداؤها مع بعضها البعض. حيث تمثلت الخطوة الأولى في المقارنة بين القطاع المصرفي ككل وكلاً من المصارف العامة والخاصة. يوضح الجدول رقم (2) نتائج تلك المقارنة من حيث معدلات الأداء المالي، الحجم، الكفاءة التشغيلية، ومخاطر الائتمان والسيولة.

جدول رقم (2) يوضح متوسطات متغيرات الدراسة للمصارف العامة والخاصة مقارنة بمتوسطات القطاع المصرفي			
المتغير	متوسطات قطاع المصرفي العام	متوسطات القطاع المصرفي الخاص	متوسطات قطاع المصرفي الخاص
معدل العائد على الأصول	0.003	0.056	0.013
معدل العائد على حق الملكية	0.070	0.112	0.124
الحجم	236903953004	115525000000	3373735853
المصرفيات إلى الإيرادات	0.740	0.634	0.627
مخصص القروض إلى إجمالي القروض	0.138	0.165	1.485
السيولة	0.999	0.866	0.975

تشير النتائج في الجدول رقم (2) إلى تحقيق المصارف الخاصة في ليبيا معدلات أداء مالي أفضل من مصارف القطاع العام، وذلك من حيث معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية، وهي نتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة (Berkowitz، Hoekstra and Schoors 2014). وإن كان معدل الأداء المالي للمصارف العامة والخاصة عينة الدراسة أقل من متوسط معدل الأداء المالي للقطاع المصرفي ككل، وذلك من حيث معدل العائد على الأصول. كما تشير النتائج في الجدول رقم (2) أيضاً إلى تحقيق المصارف الخاصة في ليبيا مقارنة بالمصارف العامة معدلات أداء أفضل من حيث انخفاض نسبة المصرفيات إلى الإيرادات، ارتفاع نسبة مخصصات القروض، نسبة سيولة أقل، وهو ما يعكس كفاءتها في إدارة عملياتها التشغيلية، وقدرة عالية على التحوط ضد مخاطر الائتمان، بالإضافة إلى استغلال السيولة المتاحة لديها في عمليات استثمارية تحقق لها قدر من العوائد.

كما تكشف النتائج الموضحة في الجدول رقم (2) إلى أن حجم مصارف القطاع العام أكبر من مصارف القطاع الخاص، وهي نتيجة تتفق مع نتائج العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (Farazi, Feyen and Rocha 2011)

كما تكشف المقارنة في الجدول رقم (2) بأن نسبة المصروفات إلى الإيرادات للمصارف العامة أعلى من متوسط القطاع المصرفي ككل، كما تحتفظ بمخصصات قروض أقل من متوسط القطاع المصرفي، بنسب سيولة مرتفعة مقارنة بالقطاع المصرفي ككل. وهي على عكس مصارف القطاع الخاص فيما يتعلق بنسبة المصروفات إلى الإيرادات ومخصصات القروض.

أما الخطوة الثانية من التحليل المقارن تتمثل في المقارنة بين القطاع المصرفي ككل وكلاً من المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية. وهو يكشف عنه الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) يوضح متوسطات متغيرات الدراسة للمصارف المحلية والأجنبية مقارنة بمتوسطات القطاع المصرفي			
المتغير	متوسطات المصارف المحلية	متوسطات القطاع المصرفي	متوسطات المصارف ذات المساهمة الأجنبية
معدل العائد على الأصول	0.0048	0.056	0.0088
معدل العائد على حق الملكية	0.0566	0.112	0.1094
الحجم	14168167715	115525000000	7914638149
المصروفات إلى الإيرادات	0.5430	0.634	0.6104
مخصص القروض إلى إجمالي القروض	0.1718	0.165	1.2597
السيولة	0.7291	0.866	0.9429

تكشف النتائج في الجدول رقم (3) إلى أن معدل الأداء المالي للمصارف ذات المساهمة الأجنبية من حيث العائد على الأصول والعائد على حق الملكية أفضل بالمقارنة مع المصارف المحلية، وإن كان أقل من متوسط القطاع المصرفي ككل. فيما تشير النتائج في الجدول رقم (3) إلى تحقيق المصارف المحلية كفاءة تشغيلية أفضل من المصارف ذات المساهمة الأجنبية، حيث كانت نسبة المصروفات إلى الإيرادات للمصارف المحلية أقل من المصارف ذات المساهمة الأجنبية، وأقل من متوسط القطاع المصرفي ككل. كما توضح النتائج في الجدول رقم (3) إلى ارتفاع نسبة مخصصات القروض إلى القروض بالنسبة للمصارف ذات المساهمة الأجنبية بالمقارنة مع المحلية والقطاع المصرفي ككل، وهو ما يعكس مدى تحوط تلك المصارف اتجاه مخاطر الائتمان، واتباعها لسياسة متشددة في منح الائتمان بالمقارنة مع المصارف المحلية. كما تظهر النتائج في الجدول رقم (3) بأن المصارف ذات المساهمة الأجنبية أكثر تحوطاً من

المصارف المحلية اتجاهاً مخاطراً السيولة، حيث تحتفظ بنسبة سيولة مرتفعة مقارنة بالمصارف المحلية والقطاع المصرفي ككل. أما فيما يتعلق بالحجم فتشير النتائج في الجدول رقم (3) إلى أن المصارف المحلية هي أكبر حجماً من المصارف ذات المساهمة الأجنبية.

2-8 نتائج اختبار (T-test).

كشفت نتائج التحليل المقارن للمتوسطات الحسابية لمتغيرات الأداء المالي والمتغيرات المؤثرة فيه، إلى أن المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية حققت معدل أداء مالي أفضل من المصارف العامة والمصارف المحلية. ويهدف اختبار (T-test) في الأساس لمعرفة ما إذا كانت الفروق في معدلات الأداء المالي والمتغيرات المؤثرة فيه بين الأنماط المختلفة لهيكل ملكية المصارف هي فروق معنوية تعود إلى نمط هيكل ملكية المصارف أو فروق ناتجة عن عامل الصدفة، لتحقيق ذلك هذا الجزء سيعرض نتائج اختبار (T-test) لاختبار الفروق بين المصارف العامة والخاصة، و بين المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية الجدول رقم (4) يعرض نتائج اختبار (T-test) لاختبار الفروق بين المصارف العامة والخاصة.

جدول رقم (4) يوضح نتائج اختبار المتوسطات للمتغيرات التابعة والمستقلة للمصارف العامة والخاصة				
المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	اختبار (T)
العائد على الأصول للمصارف العامة	0.0013	0.0031	0.0004	
العائد على الأصول للمصارف الخاصة	0.0067	0.0105	0.0013	
قيمة اختبار (T)				-3.817635
مستوى المعنوية (P)				***0.0002
العائد على حق الملكية للمصارف العامة	0.0331	0.0763	0.0098	
العائد على حق الملكية للمصارف الخاصة	0.0649	0.0970	0.0124	
قيمة اختبار (T)				2.0089-
مستوى المعنوية (P)				**0.0468
الحجم للمصارف العامة	11300000000	13600000000	1750000000	
الحجم للمصارف الخاصة	17700000000	31800000000	4070000000	
قيمة اختبار (T)				5.2922-
مستوى المعنوية (P)				***0.0000
المصرفيات إلى الإيرادات للمصارف العامة	0.3205	0.3894	0.0499	
المصرفيات إلى الإيرادات للمصارف الخاصة	0.3602	0.3723	0.0477	
قيمة اختبار (T)				0.5768-
مستوى المعنوية (P)				0.5652

	0.0100	0.0780	0.0656	المخصصات إلى القروض للمصارف العامة
	0.6293	4.9153	0.7793	المخصصات إلى القروض للمصارف الخاصة
1.1338				قيمة اختبار (T)
0.2591				مستوى المعنوية (P)
	0.0685	0.5351	0.4751	السيولة للمصارف العامة
	0.0672	0.5245	0.5116	السيولة للمصارف الخاصة
0.3805				قيمة اختبار (T)
0.7042				مستوى المعنوية (P)
	76947126	601000000	479000000	رأس المال الكلي للمصارف العامة
	25450036	199000000	133000000	رأس المال الكلي للمصارف الخاصة
4.2634-				قيمة اختبار (T)
***0.0000				مستوى المعنوية (P)
	13772772	108000000	36999215	صافي الربح للمصارف العامة
	5250189	41005287	20521210	صافي الربح للمصارف الخاصة
1.1179-				قيمة اختبار (T)
0.2658				مستوى المعنوية (P)
				*** معنوي عند مستوى 1%
				** معنوي عند مستوى 5%
				* معنوي عند مستوى 10%

تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى وجود فروق معنوية وسالبة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة فيما يتعلق بالمتغيرين الرئيسيان لقياس مستوى الأداء المالي وهما: معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية عند مستوى 1% و5% على التوالي. هو ما يعني بأن المصارف الخاصة تحقق معدل أداء مالي أفضل بالمقارنة مع المصارف العامة. كما تشير النتائج في الجدول رقم (4) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى 1% ما بين حجم المصارف العامة والخاصة والمقاس بقيمة إجمالي الأصول ورأس المال الكلي (حق الملكية)، حيث كشفت النتائج عن أن المصارف العامة هي أكبر حجماً من المصارف الخاصة، وذلك نتيجة لدعم التي تتحصل عليه المصارف العامة من قبل الدولة. في المقابل لم تكشف نتائج اختبار (T-test) في الجدول رقم (4) عن أي فروق معنوية ما بين المصارف العامة والخاصة فيما يتعلق بالمتغيرات المؤثرة في معدل الأداء المالي وهي: نسبة المصروفات إلى الإيرادات، مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، نسبة السيولة، وصافي الربح.

بناءً على تلك النتائج يمكن القول إن المصارف الخاصة في ليبيا أكثر كفاءة من المصارف العامة، على الرغم من صغر حجمها مقارنة بالمصارف العامة غير أنها تحقق نفس المستوى من الأرباح، و تحتفظ بمستويات تعادل المصارف العامة فيما يتعلق بمخصصات القروض، ومتطلبات السيولة لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر العسر المالي (مخاطر السيولة).

أما فيما يتعلق باختبار معنوية الفروق بين المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية، الجدول رقم (5) يعرض نتائج اختبار (T-test).

جدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار (T-test) لمتوسطات المتغيرات التابعة والمستقلة للمصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية				
المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	اختبار (T)
العائد على الأصول للمصارف المحلية	0.002840	0.007483	0.000958	
العائد على الأصول للمصارف ذات المساهمة الأجنبية	0.005215	0.008690	0.001113	
قيمة اختبار (T)				-1.617112
مستوى المعنوية (P)				0.1085
العائد على حق الملكية للمصارف المحلية	0.033419	0.086229	0.011041	
العائد على حق الملكية للمصارف ذات المساهمة الأجنبية	0.064553	0.088530	0.011335	
قيمة اختبار (T)				1.967590
مستوى المعنوية (P)				**0.0514
الحجم للمصارف المحلية	8360000000	13800000000	1770000000	
الحجم للمصارف ذات المساهمة الأجنبية	4670000000	6660000000	852000000	
قيمة اختبار (T)				1.879705
مستوى المعنوية (P)				**0.0626
المصرفيات إلى الإيرادات للمصارف المحلية	0.320456	0.389439	0.049863	
المصرفيات إلى الإيرادات للمصارف ذات المساهمة الأجنبية	0.360239	0.372253	0.047662	
قيمة اختبار (T)				-0.576750
مستوى المعنوية (P)				0.5652
المخصصات إلى القروض للمصارف المحلية	0.101396	0.176833	0.022641	
المخصصات إلى القروض للمصارف ذات المساهمة الأجنبية	0.743443	4.917659	0.629642	
قيمة اختبار (T)				-1.019043
مستوى المعنوية (P)				0.3102

	0.066224	0.517226	0.430273	السيولة للمصارف المحلية
	0.068535	0.535272	0.556439	السيولة للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
1.323851-				قيمة اختبار (T)
0.1881				مستوى المعنوية (P)
	77622646	606000000	371000000	رأس المال الكلي للمصارف المحلية
	37389907	292000000	241000000	رأس المال الكلي للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
1.505615				قيمة اختبار (T)
0.1348				مستوى المعنوية (P)
	13472635	105000000	27396172	صافي الربح للمصارف المحلية
	6159750	48109185	30124253	صافي الربح للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
0.184156-				قيمة اختبار (T)
0.8542				مستوى المعنوية (P)
				*** معنوي عند مستوى 1%
				** معنوي عند مستوى 5%
				* معنوي عند مستوى 10%

تشير نتائج اختبار (T-test) الموضحة في الجدول رقم (5) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى 10% بالنسبة لمعدل العائد على حق الملكية، وهي نتيجة تتفق مع ما تم التوصل إليه باستخدام التحليل المقارن لمتوسطات المحاسبية بين المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية التي كشف عنها الجدول رقم (3). الأمر الذي يعني بأن المصارف التي يسهم في ملكيتها المستثمرون الأجانب تحقق معدلا على حق الملكية أفضل بقليل من المصارف المحلية. كما تكشف النتائج في الجدول رقم (5) إلى وجود فروق معنوية عند مستوى 10% بين حجم أصول المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية، وهو ما يعني بأن المصارف المحلية أكبر حجماً من المصارف ذات المساهمة الأجنبية. في المقابل تشير النتائج في الجدول رقم (5) إلى عدم وجود أي فروق معنوية بين المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول والمتغيرات المؤثرة فيه وهي: نسبة المصروفات إلى الإيرادات، مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، السيولة، صافي الربح، وحق الملكية.

على ضوء ما تقدم يمكن القول إنه لا توجد فروق معنوية بين المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية فيما يتعلق بمعدل الأداء المالي من حيث معدل العائد على الأصول والمتغيرات المؤثرة فيه، باستثناء متغير الحجم عند مستوى 10%.

3-8 نتائج تحليل الانحدار

في هذا الجزء سيتم عرض نتائج تحليل الانحدار لبيان مدى تأثير هيكل الملكية للمصارف التجارية في ليبيا على علاقة بين معدل الأداء المالي والمقاس بكل من معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حق الملكية والمتغيرات المستقلة الخمسة وهي: نوع الملكية، الحجم، نسبة المصروفات إلى الإيرادات، مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، والسيولة.

جدول رقم (6) يوضح نتائج تحليل الانحدار ما بين معدل العائد على الأصول وكلاً من نوع الملكية، الحجم، نسبة المصروفات إلى الإيرادات، مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، و السيولة للمصارف العامة والخاصة.

جدول رقم (6) يوضح العلاقة بين معدل العائد على الأصول المتغيرات المستقلة للمصارف العامة والخاصة				
Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغير
***0.000	4.5473	0.0093	0.0425	الحد الثابت
***0.016	2.5031-	0.0143	0.0359-	نوع الملكية
***0.000	3.8132-	0.0000	0.0000	الحجم للمصارف الخاصة
***0.000	3.8604	0.0000	0.0000	الحجم للمصارف العامة
***0.000	7.5225-	0.0052	0.0388-	المصروفات إلى الإيرادات للمصارف الخاصة
***0.005	2.9645	0.0094	0.0279	المصروفات إلى الإيرادات للمصارف العامة
0.243	1.1825-	0.0002	0.0002-	مخصصات القروض للمصارف الخاصة
0.778	0.2833	0.0268	0.0076	مخصصات القروض للمصارف العامة
0.815	0.2357	0.0061	0.0014	السيولة للمصارف الخاصة
0.938	0.0783-	0.0076	0.0006-	السيولة للمصارف العامة
			0.69131	R ²
			0.63683	Adjusted R ²
			12.69037	F-statistic
			0.00000	Prob
			1.72535	Durbin-Watson stat
*** معنوي عند مستوى 1%				

النتائج في الجدول رقم (6) تشير إلى وجود علاقة عكسية معنوية عند مستوى (1%) بين معدل العائد على الأصول ونوع الملكية (مصارف عامة ومصارف خاصة) وهو ما يعني بأن المصارف العامة تحقق معدل عائد على الأصول أقل من المصارف الخاصة. توضح النتائج في الجدول رقم (6) أيضاً بأن العلاقة ما بين معدل العائد على الأصول والحجم هي علاقة عكسية معنوية عند مستوى (1%) للمصارف الخاصة،

وتفسير ارتفاع معدل العائد للمصارف الخاصة مقارنة بالمصارف العامة راجع في الأساس إلى صغر حجم المصارف الخاصة مقارنة بالمصارف العامة، وأن زيادة حجم المصارف العامة مقارنة بالمصارف الخاصة يسهم بشكل إيجابي في زيادة معدل العائد على الأصول وإن كان هامشي عن طريق الاستفادة من وفورات الحجم. كما تشير النتائج في الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الأصول ونسبة المصروفات إلى الإيرادات للمصارف الخاصة والعامة عند مستوى معنوية (1%) وإن كانت درجة التأثير للمصارف الخاصة (-0.038767) أكثر من المصارف العامة (+0.027933) $-0.038767 = -0.010834$ ، بمعنى آخر درجة التأثير السلبي لنسبة المصروفات إلى الإيرادات على معدل العائد الأصول للمصارف الخاصة أكثر من المصارف العامة. فيما لم تظهر باقي المتغيرات المستقلة (مخصصات القروض والسيولة) أي علاقة معنوية مع معدل العائد على الأصول لكلا النوعين من المصارف.

يوضح الجدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار بين معدل العائد على حق الملكية وكلاً من نوع الملكية، الحجم، نسبة المصروفات إلى الإيرادات، مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، و السيولة للمصارف العامة والخاصة.

جدول رقم (7) يوضح العلاقة بين معدل العائد على حق الملكية المتغيرات المستقلة للمصارف العامة والخاصة				
Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغير
***0.011	2.6545	0.1292	0.3431	الحد الثابت
0.421	0.8114-	0.1984	0.1610-	نوع الملكية
0.599	0.5295-	0.0000	0.0000	الحجم للمصارف الخاصة
0.448	0.7656	0.0000	0.0000	الحجم للمصارف العامة
***0.000	4.1361-	0.0713	0.2949-	المصروفات إلى الإيرادات للمصارف الخاصة
0.768	0.2960	0.1304	0.0386	المصروفات إلى الإيرادات للمصارف العامة
0.601	0.5266-	0.0023	0.0012-	مخصصات القروض للمصارف الخاصة
0.827	0.2201	0.3709	0.0816	مخصصات القروض للمصارف العامة
0.808	0.2442-	0.0846	0.0207-	السيولة للمصارف الخاصة
0.686	0.4068	0.1046	0.0426	السيولة للمصارف العامة
			0.44461	R ²
			0.34660	Adjusted R ²
			4.53630	F-statistic
			0.00021	Prob

			1.54689	Durbin-Watson stat
*** معنوي عند مستوى 1%				

نتائج تحليل الانحدار في الجدول رقم (7) تشير إلى عدم وجود أي علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية ما بين معدل العائد على حق الملكية والمتغيرات المستقلة لكل من المصارف العامة والخاصة باستثناء متغير نسبة المصروفات إلى الإيرادات للمصارف الخاصة عند مستوى معنوية 1%.

النتائج الموضحة في الجدول رقم (8) توضح نوع العلاقة ما بين معدل العائد على الأصول وكلاً من نوع الملكية، الحجم، نسبة المصروفات إلى الإيرادات، مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، والسيولة للمصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية.

جدول رقم (8) يوضح العلاقة بين معدل العائد على الأصول المتغيرات المستقلة للمصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية				
Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغير
***0.000	6.10606	0.00463	0.02830	الحد الثابت
0.134	1.52142-	0.01840	0.02799-	نوع الملكية
***0.000	3.93645-	0.00000	0.00000	الحجم للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
***0.012	2.61701	0.00000	0.00000	الحجم للمصارف المحلية
***0.000	5.89078-	0.00443	0.02612-	المصروفات إلى الإيرادات للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
0.727	0.35173	0.01155	0.00406	المصروفات إلى الإيرادات للمصارف المحلية
0.630	0.48411-	0.00018	0.00009-	مخصصات القروض للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
0.303	1.04151	0.01238	0.01289	مخصصات القروض للمصارف المحلية
0.464	0.73735	0.00383	0.00282	السيولة للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
0.113	1.61136	0.01127	0.01816	السيولة للمصارف المحلية
			0.63026	R ²
			0.56502	Adjusted R ²
			9.65957	F-statistic
			0.00000	Prob
			1.54689	Durbin-Watson stat
*** معنوي عند مستوى 1%				

تشير النتائج في الجدول (8) إلى عدم وجود أي علاقة معنوية بين نوع الملكية معدل العائد على الأصول، مما يعني عدم تأثير معدل الأداء المالي بكون نوع المصرف محلي أو يسهم المستثمرون الأجانب في ملكيته، وهي ذات النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام اختبار (T-test) لاختبار الفروق المعنوية بين المصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية. وتكشف النتائج في الجدول رقم (8) عن وجود علاقة عكسية ومعنوية بين معدل العائد على الأصول والحجم بالنسبة للمصارف ذات المساهمة الأجنبية، وتشير هذه النتيجة إلى أن انخفاض حجم المصارف ذات المساهمة الأجنبية أسهم بشكل كبير في ارتفاع معدل العائد على الأصول. كما كشفت النتائج في الجدول رقم (8) عن وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين

معدل العائد على الأصول الحجم للمصارف المحلية، مما يفسر على استفادة المصارف المحلية من اقتصاديات الحجم في تحقيق المزيد من الأرباح. وتشير النتائج أيضاً إلى وجود علاقة سلبية ومعنوية بين نسبة المصروفات إلى الإيرادات ومعدل العائد على الأصول للمصارف ذات المساهمة الأجنبية، مما يدل على درجة حساسية معدل العائد على الأصول للمصارف ذات المساهمة الأجنبية لارتفاع نسبة المصروفات إلى الإيرادات. في المقابل لم تكشف النتائج في الجدول رقم (8) عن وجود أي علاقة معنوية بين معدل العائد على الأصول وكلاً من مخصصات القروض إلى إجمالي القروض، مؤشر السيولة، وهي ذات النتيجة التي تم التوصل إليها عند تقدير العلاقة بين معدل العائد على الأصول وكلاً من مخصصات القروض والسيولة للمصارف العامة والخاصة.

يوضح الجدول رقم (9) العلاقة بين معدل العائد على حق الملكية والمتغيرات المستقلة المرتبطة بنوع الملكية، الحجم، نسبة المصروفات إلى الإيرادات، مخصصات القروض، والسيولة للمصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية.

جدول رقم (9) يوضح العلاقة بين معدل العائد على حق الملكية والمتغيرات المستقلة للمصارف المحلية والمصارف ذات المساهمة الأجنبية				
Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	المتغير
***0.011	2.65448	0.12924	0.34307	الحد الثابت
0.421	0.81141-	0.19843	0.16100-	نوع الملكية
0.599	0.52953-	0.00000	0.00000	الحجم للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
0.448	0.76556	0.00000	0.00000	الحجم للمصارف المحلية
***0.000	4.13610-	0.07129	0.29487-	المصروفات إلى الإيرادات للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
0.768	0.29599	0.13035	0.03858	المصروفات إلى الإيرادات للمصارف المحلية
0.601	0.52658-	0.00227	0.00120-	مخصصات القروض للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
0.827	0.22013	0.37087	0.08164	مخصصات القروض للمصارف المحلية
0.808	0.24416-	0.08459	0.02065-	السيولة للمصارف ذات المساهمة الأجنبية
0.686	0.40680	0.10461	0.04256	السيولة للمصارف المحلية
			0.44461	R ²
			0.34660	Adjusted R ²
			4.53630	F-statistic
			0.00021	Prob
			1.54689	Durbin-Watson stat

*** معنوي عند مستوى 1%

النتائج في الجدول رقم (9) تشير إلى عدم وجود أي علاقة معنوية باستثناء العلاقة السلبية بين معدل العائد على حق الملكية ونسبة المصروفات إلى الإيرادات للمصارف ذات المساهمة الأجنبية، وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها في الجدول رقم (8) التي أظهرت بأن المتغير الوحيد الذي يرتبط بعلاقة معنوية مع معدل العائد على حق الملكية وهو نسبة المصروفات إلى الإيرادات للمصارف الخاصة.

النتائج والتوصيات

النتائج

من خلال الدراسة التطبيقية لاختبار العلاقة بين هيكل الملكية والأداء المالي للمصارف التجارية في ليبيا يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وهي:

- المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية تحقق معدل أداء مالي على الأصول وحق الملكية أفضل من المصارف العامة والمصارف المحلية.
- المصارف العامة والمصارف المحلية أكبر حجماً من المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية.
- المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية لديها نفس نسبة المصروفات إلى الإيرادات بالمقارنة مع المصارف العامة والمصارف المحلية، مما يدل على أن المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية تحقق نفس الأرباح التي تحققها المصارف العامة والمحلية على الرغم من أنها أصغر حجماً، ويدل ذلك أيضاً على كفاءة المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية على استغلال أصولها.
- المصارف الخاصة والمصارف ذات المساهمة الأجنبية لديها نفس نسبة مخصصات القروض إلى إجمالي القروض التي تمتلكها المصارف العامة والمصارف المحلية، وهو ما يعني امتلاكها لمحفظه قروض ذات جودة عالية.
- عدم اختلاف مخصصات القروض ونسبة السيولة بين المصارف التجارية في ليبيا بأنواعها المختلفة، يشير إلى التزام المصارف التجارية الليبية بتعليمات مصرف ليبيا المركزي بخصوص إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.

- المتغيرات التي لها تأثير معنوي على معدل الأداء المالي للمصارف العامة والخاصة في ليبيا هي نوع الملكية، الحجم، ونسبة الإيرادات إلى المصروفات.

- المصارف ذات المساهمة الأجنبية لم تحقق أداء أفضل من المصارف المحلية، باستثناء معدل العائد على حق الملكية.

التوصيات

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يمكن التوصية بالتالي:

- ضرورة أن تقوم المصارف العامة بإعادة تقييم محفظة القروض الخاصة بها، فهي تحقق أرباح تساوي من حيث القيمة الأرباح التي تحقق المصارف الخاصة على الرغم كونها أكبر حجماً.

- خصخصة المصارف العامة، عن طريق تملك القطاع الخاص الحصة الأكبر في رأس مالها بهدف رفع من كفاءتها التشغيلية.

- العمل على إعادة النظر في المساهمات الأجنبية للمصارف التجارية الليبية، حيث لم تظهر النتائج تفوق واضح للمصارف ذات المساهمة الأجنبية من حيث معدل الأداء مقارنة بالمصارف المحلية.

المراجع

- Abdul Rahman, N. A., & Md Reja, A. F. (2015). Ownership structure and bank performance. *Journal of Economics, Business and Management*, 3(5), 483–487
- Berkowitz, D., Hoekstra, M., & Schoors, K. (2014). Bank privatization, finance, and growth. *Journal of Development Economics*, 110, 93–106
- Bertay, A. C., Calice, P., Kalan, F. A., & Masetti, O. (2020). Recent trends in bank privatization. World Bank Group
- Cornett, M. M., Guo, L., Khaksari, S., & Tehranian, H. (2010). The impact of state ownership on performance differences in privately-owned versus state-owned banks: An international comparison. *Journal of Financial Intermediation*, 19(1), 74–94
- Cull, R., Martínez Pería, M. S., & Verrier, J. (2017). Bank ownership: Trends and implications (IMF Working Paper No. 17/60). International Monetary Fund
- Djalilov, K., & Lam, T. N. (2019). Ownership, risk and efficiency in the banking sector of the ASEAN countries. *Journal of Financial Economic Policy*, 11(2), 252–270
- Farazi, S., Feyen, E., & Rocha, R. (2011). Bank ownership and performance in the Middle East and North Africa region (Policy Research Working Paper No. 5620). The World Bank
- Gupta, N., & Mahakud, J. (2020). Ownership, bank size, capitalization and bank performance: Evidence from India. *Journal of Financial Economic Policy*, 12(3), 407–439

- Iannotta, G., Nocera, G., & Sironi, A. (2007). Ownership structure, risk and performance in the European banking industry. *Journal of Banking & Finance*, 31(7), 2127–2149
- Kobeissi, N. (2017). Ownership structure and bank performance: Evidence from the Middle East and North Africa region. *International Journal of Business and Social Science*, 8(4), 1–12
- Mamatzakis, E., Zhang, X., & Wang, C. (2017). Does ownership type matter for bank performance? MPRA Paper No. 80653
- Micco, A., Panizza, U., & Yañez, M. (2007). Bank ownership and performance. Does politics matter? *Journal of Banking & Finance*, 31(7), 2191–2214
- Moreno, J., Gallizo, J. L., & Salvador, M. (2012). Bank ownership and efficiency in the new EU members. *International Journal of Economics and Finance*, 4(3), 68–72
- Nwude, E. C., Zakirai, M. S., & Nwude, C. A. (2023). Ownership structure and bank performance in emerging market economy: Evidence from Nigerian listed deposit money banks. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 13(4), 1–15
- Panizza, U. (2023). State-owned commercial banks. *Oxford Review of Economic Policy*, 66–44, (1)39
- Panizza, U. (2024). Bank ownership around the world. *Journal of Economic Surveys*, 38, 27–1
- Peng, M. W., Bruton, G. D., Stan, C. V., & Huang, Y. (2016). Theories of the (state-owned) firm. *Asia Pacific Journal of Management*, 33(2), 293–317
- Sheng Liao, C., & Li, X. (2022). The effects of ownership structure on bank efficiency for Taiwan: Is there a non-linear relationship? *Journal of Risk and Financial Management*, 84–59, (5)15
- Tuffour, M. A., Frempong, A. B., & Manu, D. (2022). Ownership structure and performance of listed banks in Ghana. *Journal of African Business*, 23(4), 882–913
- عبد الكريم، ا. م.، التائب، ع. م.، واشفاق، م. ن. (2020). أثر نوع الملكية على أداء المصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية*، 3(3)، 39–23.
- مصرف ليبيا المركزي. (2016). تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية الليبية (2008–الربع الثاني 2016). إدارة البحوث والإحصاء. طرابلس، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي. (2024أ). أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف للربع الثالث 2024. إدارة البحوث والإحصاء. طرابلس، ليبيا.
- مصرف ليبيا المركزي. (2024ب). تقرير أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف لعام 2024. إدارة البحوث والإحصاء. طرابلس، ليبيا.